

أغلقت على ارتفاع في مؤشريها السعري والوزني وانخفاض «كويت 15»

جني أرباح وتجميع وتذبذب للأداء في ختام جلسات أسبوع البورصة

- من المتوقع أن يشهد الأسبوع المقبل مزيداً من التفاؤل بين أوساط المتداولين
- وسط هذا الارتفاع الطفيف لم تنس الحركات المضاربة بعض الأسهم التي تضخمت في مسار السوق خلال الأسبوع

بنسبة 5.6 في المئة ، ومستوى سعري 255 فلساً.

ويتوقع العدواني أنه عند وصول الأسهم الصغيرة إلى مستويات الدعم المهمة ستساعد تلك الدعومات على تماسك تلك الأسهم وارتدادها للأعلى مما يدفع السعري لاختراق الـ 7600 نقطة علماً بأنه بعض الأسهم كانت تساعد ولو بشكل غير مقصود على تماسك المؤشر السعري على البقاء فوق مستويات الدعم عند 7521 نقطة وارتبنا بالجلستين السابقتين التذبذب باللون الأحمر أثناء الجلسة والإغلاق باللون الأخضر عند الانتهاء وبالتالي وبناء على تلك الرؤية نتوقع الأسبوع القادم أسبوع جيد للسعري وسيسجل فيه ارتفاعات ولو بشكل محدود على الرغم من إقباله لهذا الأسبوع على انخفاض قدرة 12 نقطة عن إقبال الخميس الماضي.

قطاعات ترتفع

وبالنسبة لأداء قطاعات السوق فقد غلب عليها اللون الأخضر، حيث ارتفعت مؤشرات 6 قطاعات من أصل أربعة عشر مُدرجة بالبورصة، وقد تصدر هذه الارتفاعات قطاع «سلع استهلاكية» بارتفاع نسبته 1.5 في المئة، تلاه قطاع «البنوك» بمكاسب 0.8 في المئة ، وحل ثالثاً قطاع «التأمين» بنمو 0.1 في المئة ، وعن التراجعات فقد بلغ عددها 5 قطاعات بصدارة «الاصتالات» الذي ارتفع بنسبة 1.6 في المئة ، تلاه قطاع «العقارات» بخسائر 0.25 في المئة، وحل ثالثاً قطاع «خدمات استهلاكية» بترجع 0.15 في المئة ، واستقر قطاع «الدوات مالية» وقطاع «منافع» وقطاع «رعاية صحية».

الأخرى متراجعة لتبلغ 25.1 مليون دينار في المقابل 37.4 مليون دينار في الجلسة الماضية بترافع نسبته 32.9 في المئة .

ولم يختلف الحال بالنسبة للصفقات فقد بلغ عددها 5292 ألف صفقة مقارنة مع عدد صفقات بلغ الـ 5591 ألف صفقة كانت في الجلسة الماضية لتكون الصفقات قد تراجعت بنسبة 5.3 في المئة

على رأس القيم

استطاع سهم «التخصيص» أن ينصدر قائمة أنشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 21.7 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 280 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 1.5 مليون دينار، مع ارتفاع السهم عند مستوى 280 فلساً.

أما عن قيم التداول فقد تصدرها سهم «وطى» بقيم تداول بلغت 2.9 مليون دينار، وأحجام 2.9 مليون سهم من خلال 64 صفقة. منصدر التراجعات تصدر سهم «دواجن» قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 9.2 في المئة، بإغلاقه عند مستوى 166 فلساً، تلاه سهم «فلس» بنسبة 8.3 في المئة وسعر 65 فلساً، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «تور» بارتفاع 8 في المئة وسعر 134 فلساً. أما عن أكثر الأسهم تراجعا بالجلسة فكان سهم «سكب ك» بنسبة تراجع 7.3 في المئة ليبلغ عند مستوى 315 فلساً تلاه سهم «منافع» بانخفاض نسبته 6.2 في المئة بإغلاقه عند مستوى 60 فلساً، وكذلك سهم «أيفا فنادق» تراجع



ارتفاع أداء السوق

- **السوق: إيقاف التداول بأسهم «بيتك» لأسباب تقنية وفنية**
- **نظام التداول**

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن شركة بيت الاستثمار الخليجي «الخليجي» وافق على قبول الاستقالة المقدمة من حمد سعود الحميدي نائب رئيس مجلس الادارة من عضوية مجلس الادارة واللجان المنفذة عنه اعتباراً من تاريخ 2-4-2014 وذلك لأسباب شخصية كما تم استدعاء عضو الاحتياط أحمد حمد النفيعي.

عطفاً على إعلان سوق الكويت للأوراق المالية بشأن إيقاف بيت التمويل الكويتي عن التداول امس الموافق 03-04-2014 فإن السوق يود الإيضاح بأن الإيقاف يعود لأسباب تقنية وفنية لنظام التداول في عملية تعديل سعر الأساس للسهم. وعليه سيتم إعادة تداول السهم اعتباراً من يوم الأحد الموافق 06-04-2014 بدون أسهم المنحة.

صفقات بلغت 5219 صفقة، وجاءت أسهم شركات «التخصيص» و«السيرة» و «الامتياز» و «صكوك» و «نور» الأكثر تداولاً في حين جاءت شركات «دواجن» و «فلس» و «تور» و «التخصيص» و «امتيازات» الأكثر ارتفاعاً.

وعلى الجانب الآخر، أنهى المؤشر الوزني تعاملاته على ارتفاع نسبته 0.2 في المئة ليبلغ عند مستوى 494.69 نقطة، أما مؤشر «كويت 15» فقد جاء على تراجع بنسبة 0.07 في المئة معقفاً عند مستوى 1214.24 نقطة وخسائر 0.79 نقطة.

وفي تعليقه على أداء الجلسة قال «ناشي العدواني» محلل فني للأسواق المحلية والعالمية أنه وفي تعليقه على أداء من الناحية الفنية لزال المؤشر السعري بالرؤية قصيرة الأجل يتحرك على نطاق

المرزوق: الكويت ترحب بتوسعات بنوك أجنبية



الحسن خلال عمومية الشركة

اننا نتوقع مواصلة تحقيق إيراداتنا وأرباحنا نمواً بارقام مَزدوجة خلال السنوات المقبلة. وأضاف إلى أن «ستعزز الخليج للتأمين من انتشارها الاقليمي بالدخول إلى السوق الجزائري من خلال الاستحواذ على حصة ملكية بنسبة 49 في المئة في الجزائرية للتأمين، كما ستعمل على مضاعفة الاقساط الخمسة المكتتبة خلال السنوات الخمس المقبلة لتصل إلى 1 مليار دولار امريكي.»

وبين الحسن أن الملاءة المالية والتصنيف الائتماني بلغ مستوى مرتفع حيث حافظت مجموعة الخليج للتأمين على التصنيف الائتماني «A-» بنظرة مستقرة

، المنوح من قبل شركة التقييم العالمية «ستاندر أند بورز » والذي يعد هو الأعلى من بين شركات التأمين الكويتية.

دينار كويتي 311.8 مليون دولار امريكي» كما في 31 ديسمبر 2012 وهو ما يدعم الأنشطة التشغيلية للمجموعة ويحمي حقوق حملة وثائقها وبالتالي يعزز من قدرة المجموعة على تحمل المخاطر الطارئة التي قد تطرأ في المستقبل.

وارتفع مجموع الميزانية لصيل إلى 320.4 مليون دينار» 1.1 مليار دولار امريكي» كما في 31 ديسمبر 2013 بزيادة قدرها 22.1 مليون دينار كويتي 78.8 مليون دولار امريكي، ونسبتها 7.4 بالمئة بالمقارنة مع السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

مفتدي الشفافية

وفي معرض تعليقه فيما يخص تطاعات المجموعة لعام 2014 قال الرئيس التنفيذي خالد الحسن:

و النقدية 169.5 ملايين دينار كويتي 598.95 مليون دولار امريكي» كما في نهاية عام 2013 وذلك بارتفاع نسبته 15 بالمئة وقيمتها 22.16 مليون دينار كويتي 78.3 مليون دولار امريكي» بالمقارنة مع عام 2012. وبلغ ربح الاستثمار والارادات الأخرى 8.4 مليون دينار كويتي 29.8 مليون دولار امريكي» بزيادة نسبته 23.7 في المئة وقيمتها 1.6 مليون دينار كويتي 5.7 ملايين دولار امريكي» عن العام الماضي.

كما حقق صافي الاحتياطيات الفنية للشركة ارتفاعاً بقيمة 9.6 ملايين دينار كويتي وبنسبة 10.9 بالمئة ليصل إلى 97.85 مليون دينار كويتي 345.8 مليون دولار امريكي» كما في نهاية العام 2013 بالمقارنة مع 88.2 مليون

أعلنت الخليج للتأمين في جميعيتها العادية الخمسون وغير العادية السابعة عشر عن تحقيق أرباحاً صافية بقيمة 10.2 ملايين دينار كويتي « 36 مليون دولار امريكي » بما يعادل 55.67 فلساً للسهم الواحد ، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2013 بارتفاع نسبته 10 بالمئة مقارنة مع ربح بقيمة 9.27 ملايين دينار كويتي 32.8 مليون دولار امريكي» عن نفس الفترة من العام الماضي، كما أقرت توزيع أرباح نقدية بنسبة 30 في المئة « 30 فلساً للسهم الواحد». وقد ارتفعت القيمة الدفترية للسهم لتصل إلى 428.4 فلساً للسهم بالمقارنة مع 397.7 فلس في العام الماضي.

كما أقرت حقوق المساهمين خلال العام أيضاً بنسبة 7.6 بالمئة بما يعادل 5.6 ملايين دينار كويتي 19.7 مليون دولار امريكي» لتصل إلى 78.5 مليون دينار 277.4 مليون دولار امريكي» كما في 31 ديسمبر 2013 بالمقارنة مع 72.9 مليون دينار كويتي 257.7 مليون دولار امريكي» في 2012 وذلك بعد توزيع أرباح على المساهمين بنسبة 25 بالمئة نقداً عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

وأوضحت الشركة في بيان صحفي أصدرته أمس أنها حققت قيمة الأقساط المكتتبة ارتفاعاً خلال عام 2013 بنسبة 8 بالمئة بالمقارنة مع العام الماضي لتصل إلى 157 مليون دينار كويتي 554.9 مليون دولار امريكي» بزيادة قيمتها 11.66 ملايين دينار كويتي 41.2 مليون دولار امريكي.»

وبلغ صافي قيمة الاستثمارات

في الوقت الحاضر 11 فرعاً لبنوك عربية وعالمية، أن تمارس عملها إلا من خلال فرع واحد.

ويعمل في الكويت كل من مصرف الراجحي السعودي، وبنوك الاقتصاد الوطني والمشرق وأبوظبي الوطني من الإمارات، وبنك مسقط وبنك قطر الوطني، وبنك الدوحة من قطر، وبنك البحرين والكويت، إلى جانب «أنش اس بي سي» البريطاني، و «سييتي بنك» الأمريكي، و«بي أن بي باريبا» الفرنسي.

ويوجب الفرع الواحد كان البنك الأجنبي يضطر إلى تركيز أعماله وخدماته، على الشركات وإدارة الرووات لبعض الأفراد، إلا أن تبعات القرار الجديد مرهونة بقدرة الفروع الأجنبية على التوسع لا سيما أن كلفة التوسع في الكويت لا تعد سهلة.

البدء بتوزيع الأرباح النقدية لـ «برقان» 7 أبريل

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن بنك برقان «برقان» افاده بأنه سوف يتم البدء بتوزيع الأرباح النقدية بواقع 7 في المئة للمساهمين المسجلين بتاريخ الجمعية العامة المنعقدة في 31-3-2014 وذلك لدى الشركة الكويتية للمقاصة – براج أحمد – اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 4-7-2014.



حمد المرزوق

السماح بالتوسّع في الفروع الأجنبية «سيكون وفق ضوابط ويشترط موافقات مسبقة».

وكان القانون السابق الذي أعلن عن تعديله، يحظر على المصارف الأجنبية، وعددها

الكويتية، قال المرزوق إن هذا القرار يرفع مستوى المنافسة ويصب في النهاية في مصلحة المستهلك.

وبشأن قدرة البنوك الأجنبية على منح قروض بأسعار فائدة أخفض بالعملة الأجنبية، كشف المرزوق، أن مثل هذه المخاوف لا يمكن التكبير من شأنها لأن «القروض داخل الكويت وتصح بالدينار الكويتي وتبقى تكلفة الأموال متقاربة ضمن منظومة واحدة».

وكان بنك الكويت المركزي سمح للمرة الأولى للبنوك الأجنبية المرخص لها العمل بالكويت بافتتاح أكثر من فرع، في خطوة من شأنها منح زخم أكبر للقطاع المصرفي الذي يتجاوز حجم أصوله وموجوداته قيمة 183 مليار دولار.

وقال البنك المركزي إن

أكد رئيس اتحاد مصارف الكويت، حمد عبدالحسن المرزوق، أن الاتحاد «لا يرى ما يمنع من توسع البنوك الخارجية العاملة في الكويت بافتتاح أكثر من فرع لها».

وقال المرزوق في تصريح خاص به «العربية.نت» أن «مثل هذا القرار لا بد أن يضمن المعاملة بالمثل للبنوك الكويتية عندما تتوسع في الدول التي لدى بنوكها فروع داخل الكويت. نحن في الاتحاد نشدد على ذلك».

ويعتبر هذا أول رد فعل من الاتحاد على قرار اتخذه بنك الكويت المركزي الأسبوع الماضي، يسمح للفروع الأجنبية بافتتاح أكثر من فرع داخل الكويت، بعد أن كان القانون القديم يحصر عملها بفرع واحد فقط.

وعن تأثير القرار الجديد على المنافسة بقطاع المصارف

«بوبيان»: 100 مليون دولار حصة المصرف من عقد تمويل المراجعة مع «زين»

أعلن «بنك بوبيان» أن المصرف قام أخيراً بتوقيع عقد تمويل مراجعة مشتركة مع مجموعة زين للاتصالات المتنقلة «زين»، وبمشاركة بعض البنوك الإسلامية الأخرى، وقد بلغت حصة البنك نحو 100 مليون دولار من إجمالي التمويل المذكور الذي يستحق بعد 4 سنوات، والذي تم ترتيبه وإدارته من قبل مصرف. مُشيرا إلى أن مثل هذا العقد سوف يساهم ذلك في تعزيز قاعدة إيرادات البنك وأصوله في الفترة المقبلة.

وكانت مجموعة زين قد أعلنت بالأمس أنها قد قامت بتوقيع عقد تمويل مراجعة مشترك بقيمة 250 مليون دولار مع عدد من البنوك الإسلامية الإقليمية بإدارة «بنك بوبيان» ومقره الكويت، ومشاركة «بنك الكويت الدولي» و«بنك قطر الإسلامي» وذلك لمدة 4 سنوات، موضحة بأن العقد الذي وقعته بشروط تفصيلية يستحق في مارس 2018، مبيئة أن هذا الخط الائتماني سوف تستخدمه في تمويل احتياجاتها التشغيلية وخططها التوسعية.